

ويتضمن هذا الأسبوع

مقدمة خاصة: كيف يتأثر الاقتصاد العالمي بفوز ترامب برئاسة أمريكا؟

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: البنك الدولي يتوقع تبايناً في نمو شمال أفريقيا

- تحليل اخباري: صناعة الغلاء.. من المستفيد؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدت بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مقدمة خاصة: كيف يتأثر الاقتصاد العالمي بفوز ترامب برئاسة أمريكا؟

(العربية نت)

رغم تشكيك الكثيرين بقدرة دونالد ترامب على الفوز برئاسة الولايات المتحدة منذ اليوم الأول لترشحه، ها هو يصبح الرئيس الجديد الذي سيدخل البيت الأبيض في يناير المقبل ليفجئ الأسواق ويخالف جميع التوقعات!

ومع فوز ترامب تسود حالة عدم اليقين نتيجة التداعيات السلبية التي قد تنتج عن برنامجه الاقتصادي والتي بدأت تترجم إلى أقوى ارتفاع لعائد سندات الخزينة الأمريكية منذ يونيو الماضي وانخفضت التوقعات لقيام الاحتياطي الفدرالي برفع الفائدة هذا العام إلى أقل من 50%، من 82% سابقاً. يأتي ذلك بسبب تشكيك المستثمرين بأن الأسواق قادرة على تحمل رفع الفائدة الأمريكية تحت إدارة ترامب رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية لا سيما تلك المتعلقة بالتوظيف.

إلا أن عدم رفع الفائدة في 2016 قد يلقي بظلاله على مصداقية الاحتياطي الفدرالي الذي كان أعلن مطلع السنة عن إمكانية رفع الفائدة 4 مرات هذا العام. وكانت المرة الأولى والوحيدة التي رفع فيها الفدرالي الفائدة منذ نحو 10 سنوات في ديسمبر 2015.

وبالعودة إلى أبرز النقاط الجدلية في برنامج ترامب الاقتصادي (والتي نوه إليها خلال حملته الانتخابية)، وبدءاً من سياساته المتعلقة بقطاع النفط، وهو قطاع حيوي ومهم للدول الخليجية، يعتزم ترامب رفع القيود عن إنتاج الطاقة الأمريكية بما في ذلك السماح بإنتاج النفط والغاز من المياه الساحلية البحرية - وجعل الولايات المتحدة مستقلة تماماً عن أي حاجة لاستيراد الطاقة - وهو ما سيكون لديه انعكاس مباشر على دول الخليج وقد يكون من العوامل الضاغطة على أسعار النفط التي انخفضت بشدة. كما يسعى ترامب لوقف الدعم المالي لبرنامج الاحتباس الحراري.

ومن بين أكثر المواضيع الاقتصادية التي تناولها ترامب وطالنها الانتقادات عزمه إعادة التفاوض على اتفاقيات التجارة الدولية، ومن بينها الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، والتي وقعها باراك أوباما، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع كندا والمكسيك (NAFTA) التي وقعها الرئيس السابق بيل كلينتون.

كما يعتزم ترامب فرض رسوم جمركية على الواردات من المكسيك تبلغ 35%، ورسومًا تبلغ 45%، على الواردات من الصين. علماً أن ترامب يفضل الدولار الضعيف الذي يدعم الصادرات الأمريكية.

وفيما يتعلق بالضرائب، اقترح ترامب تخفيضات للأفراد والشركات تصل قيمتها إلى 4.4 تريليون دولار، كما يعتزم إنفاق 500 مليار دولار على مشاريع البنية التحتية ومن المقدر أن ترفع سياسته الاقتصادية الدين العام بأكثر من 5 تريليونات دولار!

وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من الدراسات تحذر من أن سياسات ترامب ستقود الاقتصاد الأمريكي إلى الركود، إلا أن نسبة أقل من المراقبين يرون أن مفاجأة فوزه ستؤدي على المدى القصير إلى تراجع الأسواق والعملات والتوجه إلى الملاذات الآمنة ولكن على المدى الطويل قد يكون هناك جانب إيجابي لسياساته قد يصعب التنبؤ به تحت وطأة الصدمة الحالية! (مع الأخذ في الاعتبار أن البرنامج الذي طرح وقت الحملة الانتخابية ليس بالضرورة سيتم تنفيذه).

مهمة أوبك تزداد صعوبة مع فوز ترامب

(رويتزر)

أصبحت مهمة أوبك لدعم أسعار النفط أكثر صعوبة.

فمع فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية قد يتعين على المنظمة المؤلفة من 14 دولة منتجة للخام أن تكافح في ظل آفاق أشد قتامة للاقتصاد العالمي وضعف الطلب على النفط.

تواجه أوبك أيضاً احتمال زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة وهو مبعث قلق كبير للمنظمة مع تعهد ترامب بفتح جميع الأراضي والمياه الاتحادية أمام أنشطة التنقيب عن النفط والغاز.

وقد تتغير التوازنات داخل أوبك مع تعهد ترامب بالتشدد إزاء إيران في الوقت الذي بدأت فيه شركات النفط تعود ببطء إليها. وتظل سياسات ترامب في مجال الطاقة محدودة التفاصيل حتى الآن.

لكن ما صدر عنه سيعتبر دعماً لأسعار أسهم الشركات المستقلة المنتجة للنفط والغاز في الولايات المتحدة ولأسهم شركات النفط الكبرى ذات الانكشاف الكبير على قطاع النفط الصخري في البلاد مثل شيفرون وإكسون موبيل وشل.

وقال ترامب إنه يهدف إلى إزالة القواعد التنظيمية في قطاع النفط وفتح الأراضي الاتحادية أمام أنشطة الحفر وتعهد بإحياء مشروع خط أنابيب للنفط يمر عبر كندا والولايات المتحدة وبدعم صناعة الفحم.

وانتقد ترامب الاتفاق النووي بين الغرب وإيران وهو ما يثير الغموض ويحبط سعي إيران لجذب الاستثمار الأجنبي لإنعاش اقتصادها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكّد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

فوز ترامب ينذر بتقويض اتفاقية التجارة بين أمريكا والاتحاد الأوروبي

(رويترز)

مع فوز دونالد ترامب المؤيد لسياسات الحماية التجارية في انتخابات الرئاسة الأمريكية وتشكك أوروبا المتزايد في الولايات المتحدة تحت قيادته تضعف احتمالات إبرام الاتفاقية المزمعة للتجارة الحرة عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويقول ترامب إن اتفاقيات التجارة الدولية تضر العمال الأمريكيين وتؤثر سلباً على قدراتها التنافسية لكن لم يتضح بعد إلى أي مدى ستتطابق سياسات ترامب بعد توليه الرئاسة مع تلك التي أعلنها أثناء حملته الانتخابية. ويتفاوض مسؤولون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منذ أكثر من ثلاث سنوات على اتفاقية الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلسي مع إقرار بروكسل وواشنطن بأنها لن تستكمل في فترة ولاية باراك أوباما كما كان يعتقد في السابق.

3 ملفات رئيسية تتصدر مائدة "القاهرة- واشنطن" عقب فوز "ترامب" برئاسة أمريكا

موقع أموال الغد

فرض فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية العديد من السيناريوهات حول مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية، خاصة بعد أن شهدت تلك العلاقة حالة من الارتباك والفتر في أعقاب ثورة 30 يونيو، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشرات الاستثمار والتجارة بين كلا البلدين طيلة الفترة الماضية.

وأكد عدد من الخبراء والمراقبين المعنيين بمستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية، ضرورة الانتظار لحين وضوح رؤية الرئيس الأمريكي الجديد للعلاقات الخارجية والاقتصادية، مشيرين إلى أن البوادر الأولية لمستقبل تلك العلاقات تتجه نحو مزيد من التحسن خاصة في ظل التصريحات التي ألقى بها ترامب خلال حملته للترشح برغبته في تدعيم العلاقات المشتركة مع مصر وتوجيه الدعوة للرئيس السيسي بزيارة البيت الأبيض خلال الشهر الأولي لتوليه رئاسة الولايات المتحدة.

وأشاروا إلى أن هناك عدداً من الملفات الاقتصادية التي تتصدر مائدة مناقشات مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المقبلة، وهي آليات توقيع اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة مع أمريكا، وكذلك مستقبل المطالب المصرية بشأن تعديل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة والمعروفة باسم اتفاقية الكوبز وتخفيض نسبة المكون الإسرائيلي بها، فضلاً عن خطط استغلال النظام المعمم للمزايا GSP والذي لم تحقق مصر العائد المرجو منه طيلة الفترات الماضية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

البنك الدولي يتوقع خروج الاقتصاد الروسي من حالة الانكماش في 2017

موقع أرقام

تحسنت التوقعات بشأن الاقتصاد الروسي، ليعود الاقتصاد المعتمد بشكل أساسي على السلع الأساسية إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال العام المقبل، وفقاً لما صرح به البنك الدولي الأربعاء.

وتوقع البنك انكماش الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بنسبة 0.6% هذا العام، معدلاً توقعاته السابقة في أبريل/نيسان الماضي والتي أشارت حينها إلى انكماش بنسبة 1.9% عن 2016.

واعتماداً على 55 دولاراً كمتوسط لسعر برميل النفط في 2017، يتوقع البنك أن ينمو الاقتصاد الروسي بنسبة 1.5% خلال العام القادم، لتتوسع النسبة في 2018 وتصل إلى 1.7%.

وجاءت التوقعات المعدلة للبنك حول نسبة النمو في 2017 أكثر تفاؤلاً من تقديراته السابقة في أبريل/نيسان الماضي والبالغة 1.1%، ومتفوقة في الوقت نفسه على توقعات البنك المركزي الروسي بتوسع اقتصاد البلاد بنسبة أقل من 1% العام القادم.

وأشار البنك إلى أن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يكون له أثر إيجابي على الطلب المحلي، وكذلك تحفيز النشاط الاستثماري في البلاد.

وعلى الرغم من ذلك، حذر البنك الدولي من أن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا وكذلك الظروف الصعبة للشركاء التجاريين الرئيسيين قد تعقد من الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

شركات نفط كبرى تتعهد بمليار دولار لتقنيات مكافحة تغير المناخ

(رويترز)

تعهد عدد من شركات النفط الكبرى من بينها أرامكو السعودية ورويال داتش شل باستثمار مليار دولار لمكافحة تغير المناخ وذلك كجزء من اتفاق عالمي لتقليل اعتماد العالم تدريجياً على الوقود الأحفوري دخل حيز النفاذ.

وأنشأت مبادرة النفط والغاز بشأن المناخ والتي تضم أيضاً توتال وبي.بي وإيني ورييسول وشنات أويل وبيميكس وريلاينس اندستريز صندوق استثمار المناخ الذي سيساعد في تطوير تقنيات خفض الكربون على مدى السنوات العشر القادمة.

وقال بوب دادلي الرئيس التنفيذي لشركة بي.بي في بيان "مبادرة النفط والغاز بشأن المناخ تضيف استثماراً مشتركاً إلى العمل المشترك تجاه مستقبل منخفض الكربون وأتوقع نمو الفرص وازدهار الاستثمارات مع الوقت".

لكن الاستثمارات في الإنفاق السنوي المشترك للشركات الأعضاء تتقلص بينما يواجهون إحدى أطول فترات انخفاض النشاط في تاريخ القطاع. ومن المتوقع أن تنفق شل وتوتال وبي.بي وشنات أويل ورييسول وإيني نحو 100 مليار دولار في 2016.

وقالت الشركات العشر التي تسهم مجتمعة بنحو 20 بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط والغاز إن "حصة كبيرة" من المليار دولار التي جرى التعهد بها ستوجه نحو تسريع استخدام تقنية جمع وتخزين الكربون في محطات الكهرباء العاملة بالغاز.

وستستثمر مجموعة الشركات أيضاً في الحد من انبعاثات غاز الميثان وتحسين الكفاءة في قطاع النقل والصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

يو بي إس: اتفاق "أوبك" أصبح أكثر إلحاحاً بعد فوز "ترامب"

موقع أرقام

بينما تحاول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" الانتهاء من التوصل إلى اتفاق واضح بشأن خفض الإنتاج في اجتماعها المقرر عقده بنهاية الشهر الحالي، تفاجأ العالم بانتخاب "دونالد ترامب" رئيساً جديداً للولايات المتحدة خلفاً للحالي "باراك أوباما".

وقال بنك "يو بي إس"، إن دول "أوبك" في حاجة ملحة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ تدابير من شأنها دعم أسعار النفط، في ظل تهديد الفوز المفاجئ لـ"ترامب" لاستقرار أسعار الخام.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأوضح "جيوفاني ستونفو" المحلل بالبنك أنه على الرغم من استعادة أسواق النفط توازنها بشكل نسبي خلال الفترة الأخيرة، إلا أن حالة عدم اليقين السياسي التي من المرجح أن تسود المشهد على الأقل في المدى القصير قد تدفع أسعار النفط نحو مزيد من الهبوط، وهو ما يزيد من الضغط الواقع على "أوبك" من أجل العمل على التوصل إلى اتفاق في نهاية الشهر.

وعلى الرغم من ذلك، أشار "جيوفاني" إلى أن حالة عدم اليقين حول سياسات الرئيس المنتخب بخصوص قضايا مثل التغير المناخي وصناعة النفط الصخري وكذلك العقوبات الإيرانية من شأنها جعل مسألة حل الخلافات بين كبار المنتجين أكثر صعوبة.

وتراجعت أسعار النفط بالفعل بحوالي 15% منذ أواخر أكتوبر، مع تزايد الشكوك لدى الأسواق حول قدرة أعضاء "أوبك" على التوصل لاتفاق بشأن خفض الإنتاج، خصوصاً مع رفض ما يقرب من ثلث أعضاء المنظمة الالتزام بإجراءات خفض الإنتاج، ومطالبة آخرين بإعفائهم من أي اتفاق يتم التوصل إليه

المفوضية: تباطؤ النمو بمنطقة اليورو في 2017 وتسارع التضخم

(رويترز)

قالت المفوضية الأوروبية إن النمو في منطقة اليورو سيتباطأ العام القادم لأن القوة الدافعة الرئيسية له المتمثلة في الطلب المحلي ستراجع نتيجة لاحتمال ارتفاع أسعار الطاقة في الوقت الذي من المتوقع فيه أن يرتفع معدل التضخم على الأرجح.

وقالت المفوضية في توقعاتها الدورية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين إن النمو في دول منطقة اليورو البالغ عددها 19 دولة سيتباطأ إلى 1.7 بالمائة هذا العام مقارنة مع اثنين بالمائة في 2015 وسيسجل مزيداً من التراجع إلى 1.5 بالمائة في 2017 قبل أن يرتفع من جديد إلى 1.7 بالمائة في 2018.

وقالت المفوضية إن من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 0.3 بالمائة هذا العام مقارنة مع صفر بالمائة العام الماضي وإلى 1.4 بالمائة في 2017 و2018. ويرغب البنك المركزي الأوروبي في أن يبقى التضخم دون اثنين بالمائة بقليل.

«التمويل الدولي»: اتفاقية باريس تفتح الطريق لاستثمارات بقيمة 23 تريليون دولار

صحيفة الاتحاد الاماراتية

كشفت دراسة أصدرتها، أمس مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، أن اتفاقية باريس العالمية بشأن تغير المناخ، التي أقرت العام الماضي، ساعدت في توفير فرص استثمارية بقيمة 23 تريليون دولار لمواجهة التغيرات المناخية في الأسواق الناشئة، وذلك في الفترة الممتدة حتى العام 2030.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قدرت الدراسة الإمكانات الاستثمارية لمواجهة التغيرات المناخية في مصر والأردن والمغرب بقيمة 265 مليار دولار، التي يُوجه منها ما يزيد على الثلث لتوليد الطاقة المتجددة، في حين يُوجه 55 في المائة (146 مليار دولار) للمباني التي تحد من التغيرات المناخية وقطاع النقل وإدارة المخلفات.

وتوقعت الدراسة ارتفاع حجم الاستثمارات الذكية لمواجهة التغيرات المناخية في مصر إلى 174 مليار دولار في الفترة من 2016 - 2030. ومنذ إقرار اتفاقية باريس في ديسمبر 2015 قدمت 189 دولة خطة وطنية تستهدف تنمية الحلول لمواجهة تغير المناخ - بما في ذلك الطاقة المتجددة والمدن ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة الغابات المستدامة والزراعة.

وتقدم هذه الخطة خريطة طريق واضحة للاستثمارات التي تستهدف البنية التحتية الصديقة للبيئة التي تعوض ارتفاع تكاليف تطويرها مقدماً عن طريق توفير استهلاك الوقود. وتحدد الدراسة القطاعات ذات الإمكانات الاستثمارية الكبيرة في مختلف مناطق العالم، وذلك استناداً إلى الالتزامات الوطنية لإحدى وعشرين دولة بالحد من التغيرات المناخية.

ويشمل هذا المباني الخضراء في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، حيث تظهر الصين وإندونيسيا والفلبين وفيتنام إمكانات استثمارية تبلغ قيمتها 16 تريليون دولار لمواجهة التغيرات المناخية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

نشاط الاستحواذات في دول الخليج

صحيفة الأنباء

قال تقرير صادر عن مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب حول نشاطات الدمج والاستحواذ للعام 2016 ان قطاعات الرعاية الصحية، والصناعة والمواد، والخدمات المالية في دول الخليج سجلت أعلى معدلات لتقلب الأسعار في نشاطات الدمج والاستحواذ، وذلك برغم التراجع التدريجي الذي شهده القطاع منذ 2014.

ولاحظ التقرير زيادة إجمالية بنسبة 2% في قيمة الصفقات بين العامين 2014 و2015، وذلك برغم التراجع بنسبة 26% في عددها، حيث يشير عدد الصفقات المسجل منذ بداية عام 2016 إلى توقعات بالتراجع الإضافي في عدد الصفقات الإجمالية. ولكن بالنظر إلى التوجهات العالمية، فإن هذا التراجع قد يكون مؤقتاً، في ظل تغير وجهة النظر تجاه عمليات الدمج والاستحواذ. وبين التقرير أن صفقات الدمج والاستحواذ الآن تعتبر بعيدة عن تسجيل أرقام قياسية من حيث حجم الصفقات على مستوى الخليج، إذ انها سجلت 46 صفقة منذ بداية عام 2016، إلا أن هناك زيادة أكيدة في الصفقات في قطاعات معينة. وكان 17% من تلك الصفقات في القطاع الطبي، في حين أن قطاعي الخدمات والمنتجات الاستهلاكية سجلا 13% على التوالي من إجمالي صفقات الدمج والاستحواذ، فيما كانت حصة قطاع الخدمات المالية 9% من الصفقات.

النفط والغاز بوابة أفريقيا نحو النمو الاقتصادي

وكالة أنباء الشرق الأوسط

تعتبر القارة الأفريقية موطناً لأسرع الاقتصادات نمواً في العالم، فتعتمد كثيراً من دولها على النفط، حيث أشارت دراسات إلى ارتفاع احتياطي النفط بنحو 150% مؤخراً، وتشير التقديرات إلى أن 57% من عائدات التصدير في إفريقيا تأتي من الهيدروكربونات. ويوجد في القارة السمراء 5 من بين 30 دولة الأعلى إنتاجاً للنفط في العالم، ويتوقع بحلول عام 2036 أن يكون هناك ما يقرب من 2 تريليون دولار من الاستثمارات في إفريقيا، وتصب هذه الظروف في مصلحة أوروبا وأمريكا والصين، حيث تستطيع كل منهم تحقيق أرباحاً هائلة من القارة الأفريقية. وتعتبر شركة النفط الأمريكية "إكسون موبيل" واحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في إفريقيا على مدى السنوات الماضية، وقد التزمت بأكثر من 24 بليون دولار لاستكشاف الطاقة والتنمية، كما حافظت إيطاليا على صلتها الوثيقة بإفريقيا، حيث يوجد بالقارة شركة النفط والغاز الإيطالية متعددة الجنسيات، والتي تخطط لاستثمار نحو 25 بليون دولار أساساً في مجال النفط والغاز، وهو ما يمثل 60% من استثمار الشركة. وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك في العالم للنفط، ومن المتوقع أن تصبح أكبر مستهلك بحلول عام 2030، وتستورد أكثر من 66% من إجمالي النفط بحلول عام 2020، و72% بحلول عام 2040، ولأن إفريقيا تعتبر أكبر مصدر لواردات النفط الخام، فالصين من مصلحتها توطيد العلاقات بإفريقيا لسد حاجتها من النفط.

وانخفضت موارد النفط بصورة متزايدة في العالم أجمع، ونظراً لأن احتياطي النفط الكبيرة المكتشفة أخيراً موجودة في إفريقيا، فقد منحها ذلك أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى بهدف استغلال تلك الموارد.

ويرجع السبب الحقيقي وراء التنافس للحصول على نفط إفريقيا إلى أنه الأكثر أماناً لابتعاده عن التوترات السياسية التي تجتاح الشرق الأوسط، كما أن سرعة الانتعاش النفطي الإفريقي أغرت شركات التنقيب، فأصبح ثلث الاكتشافات النفطية الجديدة في العالم منذ عام 2000 تقع في إفريقيا، كما استطاعت إفريقيا القيام منذ بداية الألفية الثانية بدور أكبر في أمن الطاقة العالمي، مما جعل المنافسة تحتدم بين القوى الكبرى على النفط الإفريقي لا سيما بين الولايات المتحدة والصين وفرنسا.

وبجانب التنافس الأمريكي الصيني الأوروبي تتنافس على النفط الإفريقي دولة الهند التي تعتمد أيضاً على أكثر من 16% من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا.

ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على النفط الإفريقي، وأن تشتعل حدة المنافسة بين الشركات الأوروبية والآسيوية على حقول النفط والغاز في إفريقيا، إلا أن الشركات الغربية العاملة في إنتاج النفط وتصديره تستأثر بالنصيب الأكبر من عائدات النفط.

وطبقاً لنظام توزيع الأرباح النفطية في إفريقيا، فإن الدولة التي يستخرج منها البترول تحصل على ما بين 30% إلى 35% من إجمالي الأرباح، في حين يعود الباقي على الشركات المستغلة للحقول، وذلك بعد خصم التكاليف المتعلقة بالمنشآت ووحدات الإنتاج والصيانة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

شكلت نتائج الانتخابات الأمريكية مصدر قلق رئيسي للمستثمرين والأسواق بما دفع المستثمرين إلى التوجه إلى الملاذات الآمنة، فمعضلة الانتخابات الأمريكية هذه المرة تكمن في التحديات التي تواجه المرشح الفائز وعلامات الاستفهام حول برامجه، الأمر الذي يشكل غموضاً يحيط بالمرحلة المقبلة، خاصة أن الاقتصاد الأمريكي هو الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي، مما سيرفع وتيرة التوتر لدى الأسواق إلى أعلى الحدود، ويعني أن الحذر سيكون سيد الموقف بالنسبة للمستثمرين وفقاً لتقارير دولية منشورة.

نعيد التأكيد على ضرورة تركيز مصر خلال الفترة المقبلة على محاولات تطوير البنية الاقتصادية الداخلية والاعتماد بشكل كبير على تنمية القواعد الصناعية ووجود تشجيع حقيقي لصناعات المكونات من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ففي ظل استمرار التقلبات على المستوى العالمي أصبحت احتمالات حدوث ركود اقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو العالمية متزايدة، وهو ما يستدعي قيام مصر بتحفيز محركات نمو مستدامة تكون أقل تأثراً نسبياً بالأوضاع العالمية مما سيعم من معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

كما أن المتغيرات المتلاحقة عالمياً تستدعي الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي المصرية وبمعدلات أسرع لرفع معدلات توفير فرص العمل الداخلية ولاستيعاب التباطؤ المتوقع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار الحذر في معدلات التوسع في معدلات النمو للدين العام خاصة وأن تقادم أزمة الديون السيادية عالمياً مع نقص مصادر التمويل يمثل عنصر مخاطرة متزايد للاقتصاد العالمي حالياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: البنك الدولي يتوقع تباينا في نمو شمال أفريقيا

صحيفة «الحياة»

توقع البنك الدولي تحسن معدلات النمو في منطقة شمال أفريقيا خلال العامين المقبلين، وذلك رهن بتحسين أسعار المواد النفطية بالنسبة إلى الدول المصدرة لها، وتحسن الإنتاج الزراعي ونمو الصادرات والطلب الخارجي والاستثمارات بالنسبة إلى الدول المستوردة. لكن الأوضاع الإقليمية المتفجرة تُضعف حلقات النمو المتوقعة وتزيد أخطار عدم الاستقرار الإقليمي وجاذبية المنطقة.

ورأى أن النمو المغربي سيستعيد عافيته العام المقبل، ليرتفع تدريجاً على المدى المتوسط إلى 4 في المئة، على أن يبلغ التضخم 2 في المئة، وهي أفضل معدلات النمو في شمال أفريقيا، بعد فترة تباطؤ تراجع فيها إلى 1.5 في المئة خلال العام الحالي، بسبب موجة جفاف قاسية أثرت في الإنتاج الزراعي وزادت واردات المواد الغذائية.

وأفاد تقرير عن الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدر في واشنطن، بأن «المغرب سيتمكن على المدى المتوسط، من تسريع وتيرة النمو مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وفي مقدور الصناعات المغربية، مثل السيارات والطيران والإلكترونيات، إضافة إلى توسع شركات الخدمات والمال والمصارف في غرب أفريقيا، أن توفر للمملكة ظروفاً مواتية لتعزيز موقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية والدول الصاعدة».

وتوقع البنك نمواً في المغرب نسبته 3.4 في المئة العام المقبل، و3.5 في المئة عام 2018، على أن يرتفع إلى 4 في المئة بعد ذلك، بانتهاج سياسة اقتصادية سليمة وتعميق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية الخارجية، ودعم الاحتياطات المالية الوقائية، والاستفادة من الاستقرار السياسي في منطقة عربية ملتبهة يشهد فيها بعض الدول حروباً أهلية، مثل سورية والعراق واليمن وليبيا.

ورجح تراجع النمو في الجزائر إلى 2.6 في المئة عامي 2017 و2018، وقد تؤدي الزيادة المتوقعة مع بدء الإنتاج من الآبار النفطية الجديدة إلى تخفيف الأثر السلبي للتراجع في سعر النفط في القطاعات الأخرى. ويتوقع أن يؤثر معدل البطالة المرتفع في إنفاق الأسر الجزائرية بعد رفع الدعم عن بعض المنتجات المستوردة بسبب تفاقم عجز الميزان التجاري.

وفي ما خص تونس، جاء في التقرير: «بعد 5 سنوات على الثورة، لا يزال أداء الاقتصاد ضعيفاً مع تدني النمو إلى درجة يتعذر معها إحداث تأثير ملموس في معدلات البطالة والفقر وعدم المساواة على الأمد المتوسط، ويتوقع للنمو أن يقفز إلى 3 في المئة عام 2017، و3.7 عام 2018، في ظل سيناريو يجمع ما بين تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية، وتحسن الأمن على المستويين الوطني والإقليمي، وتحقيق مزيد من الاستقرار الاجتماعي، وزيادة في الطلب الخارجي قد تؤدي إلى إحداث تأثير ملموس في البطالة والفقر وعدم المساواة وسط تزايد عجز الموازنة والحساب الجاري».

وأوضح التقرير أن «المغرب مؤهل ليقود التنمية في منطقة شمال أفريقيا وغربها، لكنه يحتاج حزمة إصلاحات بنيوية واجتماعية، منها زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة وتحسين الإنتاجية للاندماج في الأسواق العالمية، وذلك يتطلب تحسين مناخ الأعمال واعتماد إدارة رشيدة وحوكمة في المجالات العامة وبنية قوية لجذب الاستثمار وتأهيل الرأسمال البشري». وفي الوقت ذاته، يحتاج المغرب إلى تعزيز مرونة أسعار الصرف، التي من شأنها امتصاص الصدمات الخارجية المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومصير اليورو.

ولفت البنك الدولي إلى أن «الاقتصاد المغربي يستطيع أن يتحول إلى الأداء الأقوى نسبياً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المدى المتوسط، ويحتاج إصلاحات اجتماعية ونوعية، منها الحد من بطالة الشباب التي تقارب 39 في المئة، وزيادة مشاركة المرأة المغربية في قوى العمل

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

والإنتاج والحد من الفقر والفوارق الطبقيّة والمكانية بين المدن والأرياف». وأضاف: «يجب على الاقتصاد المغربي مواصلة تنويع مصادر الدخل وتشجيع إيجاد وظائف ومشاريع جديدة في القطاع الخاص وتسهيل شروط التمويل»، مؤكداً أن «التنفيذ التام لأجندة الإصلاحات التي ستقوم بها الحكومات في المغرب بعد الانتخابات في الخريف المقبل، سيزيد معدلات النمو ويقلص البطالة والفقر».

التأثير على مصر:

أساس الأزمة الحالية بمصر سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملات الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات، وضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها، وأيضا اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التعبئة ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكلية اقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حاليا في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان.

كذلك تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته مرورا بتعديل تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل قانون الاستثمار الحالي هو أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي أجريت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة في ظل عدم اطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

من ناحية أخرى، فإن تنشيط الصادرات بصورة فعلية يجب أن يتم من خلال صورة متكاملة لمنظومة التصدير تبدأ من تحديد المستهدفات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة بصورة متكاملة، وأن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع عن طريق انشاء شبكة طرق برية ونهرية وتشغيل خطوط ملاحية وجوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية تمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى وضع برنامج يحمل شعار "التصدير أولا" يشمل منظومة متكاملة لدعم الصادرات تساهم فعليا في تنشيط التصدير، ومعالجة المشكلات الموجودة في عمليات الرد الضريبي وتحسين المواصفات القياسية المصرية في أسواق الصادرات، مع السعي لزيادة الصادرات من الخدمات إلى جانب الصادرات السلعية التي تقوم مصر بالتركيز على تصديرها خلال الفترة الماضية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: صناعة الغلاء.. من المستفيد؟

موقع صحيفة البورصة

نشرت مجلة فوربس الأمريكية تقريراً يشرح أسباب التضخم الحقيقية، ومن المستفيد منه، حيث يعتبر الكثيرون أن السبب الوحيد هو زيادة المعروض من المال المتاح في السوق جراء سياسات البنوك المركزية لكن هناك أسباب أخرى. ويقول التقرير، إن التضخم ببساطة هو ارتفاع في متوسط أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الكلي، ويختلف أسلوب تحديد معدلته بحسب النموذج التحليلي المتبع لوضع سلة السلع والخدمات في مؤشر مراقبة أنماط الأسعار. وتبدأ موجة التضخم من ارتفاع سعر المادة الخام، وتنتقل إلى السلعة النهائية ليتحملها المستهلك، وهناك عوامل عدة يمكن أن تسبب التضخم منها أربعة أساسيين:

أولاً: قوة السوق

تعنى قوة السوق، أن المنتج الأساسي للسلعة لديه قدرة على تجنب الضغوط التنافسية بما يسمح له بالتحكم في السعر، وتحقيق أعلى مكسب، وطالب آدم سميث في عام 1776 بضرورة غل يد مقدمي السلع؛ منعاً لتحكمهم في السوق. قد تكون السيطرة، أيضاً، من هيئة جامعة، فمنظمة «أوبك» على سبيل المثال تحتكر قيادة سوق الطاقة العالمي، ولو كان هناك مصادر أخرى قابلة للتطبيق لما سمحت لها الظروف بتقييد العرض والطلب في السوق، وهكذا فإن قوة سوق البترول كانت سبباً في تضخم الأسعار التي حلقت قبل عامين فوق 100 دولار ولفترة طويلة.

وفي أواخر عام 1973، اكتشف منتج البترول الإرادة السياسية لتحديد حصص صارمة بين مختلف المصدرين للضغط على الولايات المتحدة لتورطها في حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل لصالح الأخيرة لأنهم كانوا قادرين على تجنب المنافسة، فارتفع سعر البترول، ومن ثم الغاز، وارتفع معه كل شيء يحتاج النقل، وأي شيء يستخدم المنتجات البترولية، فكان السبب في التضخم هو نمو سوق الطاقة، وليس تدفق المال.

ثانياً: قاعدة العرض والطلب

يعتبر من أشهر أسباب التضخم قاعدة ارتفاع الطلب مقابل نقص العرض، فمثلاً في حالة نمو الطلب على المساكن خلال التوسع الاقتصادي قد تنشأ اختناقات في بعض مواد البناء، مثل الخشب فترتفع الأسعار مع إلحاح المقاولين للوصول لهذه المواد التي يحتاجونها. وتنتقل هذه الزيادات في الأسعار من خلال الاقتصاد إلى شركات التسويق العقاري فالمستهلكين، ليكون مرة أخرى المعروض من النقود أكبر لتكون قادرة على العمل، لكن المشكلة أن الشركات التي تستفيد من احتكارها لمصدر السلعة لا يظهر نمو أرباحها في زيادة الأجور، ودخول الموظفين والمتعاملين معها، وبالتالي لا ينعكس ذلك على وفرة المال لتلبية الطلب على السلع التي ارتفع ثمنها اصلاً مثل السكن. وهنا يكون أحد العوامل الناجمة عن قاعدة العرض والطلب هو تدخل طرف المعاملة (الشركات المتربحة) بمنع توزيع عادل لحركة السوق الحرة، وبالتالي فإن تدفق المال في يدها مرتبط بمنعه من أيدي المستهلكين.

ثالثاً: ازدهار أصول السوق

عندما تحدث طفرة في أصول السوق، فإن ذلك يحقق التضخم في شرايين الاقتصاد، فالعلاقة بين أسعار السلع والخدمات وتدفق السيولة المالية مرتبطة جداً. فمثلاً، شهدت التسعينيات من القرن الماضي ارتفاع المضاربة على الأصول المزدهرة، وبالتالي قفزت أسعارها على غرار ارتفاع أسعار الغاز. فعندما يستطيع مالك السلعة، أن يفتنك أنها في طريقها إلى مزيد من الصعود، فإن الإقبال يتضاعف عليه، وتزداد عطاءات الأموال المضاربة في انتظار ارتفاع أسعار السلع في المستقبل، وهكذا.

رابعاً: النقص المفاجئ للسلع

تؤدي قطعاً صدمة نقص العرض إلى أزمة في أسعار السلعة المطلوبة، فإذا احتدمت عاصفة في خليج المكسيك، فإن ذلك يعني إخراج أبراج البترول والمصافي من العمل، وهذا يرفع كثيراً من أسعار الوقود على المستهلك النهائي. لكن نظرة متفحصة تسأل لماذا لم يحفز ذلك الشركات على إنشاء المزيد من الأبراج والمصافي لإيجاد مصادر بديلة للطاقة. مرة أخرى يمكن الإجابة بأنه من المفترض أن تقوم بذلك لكن أطماع المستثمرين تجعلهم ينتظرون مزيداً من العواصف على خليج المكسيك.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

العامل الأساسي لارتفاع التضخم بمصر يعود لزيادة أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري وهو ما بدأ ينعكس بآثاره على أسعار السلع في السوق المحلي خاصة مع وجود تحركات أولية لأسعار بعض السلع خاصة الغذائية في الأسواق المحلية. و نري ضرورة التحرك نحو سوق أكثر مرونة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف. وهذا من شأنه تقليل الواردات والمساعدة في زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم لن تكون مصر بحاجة إلى مواصلة البحث عن التمويل الخارجي، للبقاء على الاحتياطي الأجنبي عند المستويات الآمنة. لهذا فينبغى لمصر اعتماد سياسة نقدية تستهدف التضخم أولاً، وهو ما يتيح مجموعة من المميزات تتمثل في تخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبي وتعميق إصلاحات القطاع المالي وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بعمليات البنك المركزي وتقليل الضغط على السياسة النقدية.

يعود السبب الحقيقي للتضخم إلى عوامل داخلية تتمثل في ضعف الإنتاج المحلي. لهذا نري أن الحل الأمثل في محاربة التضخم هو زيادة الإنتاج ما يؤدي إلى خفض التكلفة الإنتاجية وزيادة المعروض من المنتجات وبالتالي خفض الأسعار. ويستلزم ذلك تعميقاً حقيقياً للصناعة المصرية بالإضافة إلى إصلاح منظومة المشروعات الصغيرة و المتوسطة مع ضرورة تحديد أهداف معينة للسياسات المالية والتحويلات الرسمية للبرامج الاجتماعية والمصرفيات الرأسمالية فضلاً عن إفساح المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص لإقامة مشاريع البنية التحتية.

كما يعد انخفاض أداء منظومة التجارة الداخلية عاملاً آخر لزيادة التضخم حيث تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة سواء على المستوي الفني أو التنظيمي أو التشريعي بما يشمل إصلاحات في الأفكار والتطبيقات التي تعتمد عليها؛ حيث يجب أن يتم تنظيم الأسواق لإلغاء دور الوسطاء وتشديد آليات الرقابة والعقوبات لمنع حدوث تضخم غير عادي ناتج عن عدم الرقابة على الأسواق وعدم تنظيمها.

لهذا يعتبر إتاحة البيانات والمعلومات عن السلع ومدى توفرها وأسعارها للمواطنين وزيادة الرقابة على الأسواق بالإضافة إلى ضرورة توضيح الحكومة للأثر الحقيقي لأي إجراء إصلاحي للاقتصاد على أسعار المنتجات من العوامل الداعمة للحد من زيادة معدلات التضخم.

أحد أهم العناصر المطلوبة للإصلاح المؤسسي لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم هو ترشيده الإنفاق الحكومي ومراجعة أولوياته، وذلك لزيادة أثره التنموي من ناحية والحد من عجز الموازنة من ناحية أخرى؛ حيث يتأثر الكثير من بنود الموازنة العامة للدولة بتغيرات التضخم المحلي، مما يستلزم إعادة النظر في آليات التعامل معه وتفعيل سياسات استهداف التضخم بصورة أكثر وضوحاً، مع أهمية قيام الحكومة في إطار ذلك بإعداد دراسة متكاملة عن مدى تأثير بنود الموازنة العامة المختلفة بالتضخم والآليات المطلوبة للتعامل مع ذلك في إطار خطة متكاملة تشمل أيضاً مراجعة بنود الإنفاق والدعم.

نؤكد على ضرورة الحذر في اتخاذ إجراءات جديدة قد تؤثر على معدلات التضخم في السوق المحلية قبل قياس أثرها المتوقع وإجراء تحليل حساسية لنتائجها على معدلات الزيادة في التضخم محلياً على المديين القصير والمتوسط. كما أن أي ارتفاع أكبر في مؤشر التضخم الأساسي وزيادة الضغوط المستقبلية يؤكد على أنه من الأهمية أن يوازن «المركزي» بين خطط تحفيز النمو ومحاصرة التضخم، للحد من الضغوط التضخمية المستقبلية نسبياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويتز) (موقع أرقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام تداولات الجمعة، مع حفاظها على اتجاه صعودي في ظل علامات الاستقرار التي يبديها الاقتصاد، إضافة إلى تزايد الإقبال على سوق الأسهم مع فرض قيود بسوق العقارات لكبح ارتفاع أسعار المنازل.

واستفادت الأسهم الصينية من مكاسب الشركات الصناعية لليوم الثاني على التوالي مع ارتفاع أسعار المعادن، ليزيد مؤشر "شنغهاي" مكاسب منذ أواخر يناير حتى الآن إلى 20%، ويسجل مكاسب بنسبة 6% منذ نهاية سبتمبر.

وحقق بذلك المؤشر المركب مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي، وهي أعلى سلسلة مكاسب أسبوعية منذ مايو 2015.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.8% إلى 3196 نقطة، عند أعلى مستوياته منذ يناير.

وارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات للجلسة الثانية على التوالي، مع مكاسب الشركات الصناعية والمالية، ورغم ارتفاع قيمة العملة المحلية أمام الدولار وهو الأمر الذي عادة ما يؤثر سلباً على حركة الأسهم ومكاسب الشركات لا سيما المصدرين.

وتقدمت أسهم الشركات الصناعية خلال تداولات الجمعة في بورصة طوكيو، مدفوعة بخطة الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" لزيادة الإنفاق على البنية التحتية في الولايات المتحدة، وتزامناً مع ارتفاع أسعار السلع.

ومن المرتقب صدور بيانات النمو في اليابان يوم الإثنين القادم، وتشير توقعات المحللين في مسح أجرته "ول ستريت جورنال" إلى أن الاقتصاد الياباني شهد نمواً بنسبة 0.9% خلال الربع الثالث، مسجلاً ثالث نمو له على التوالي وهي أطول سلسلة ارتفاع له خلال 3 سنوات.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.2% إلى 17374 نقطة، كما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.15% إلى 1378 نقطة.

ارتفعت غالبية مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة للجلسة الخامسة على التوالي مع استمرار التفاؤل بين المستثمرين حيال ضخ حوافز مالية تتعش الاقتصاد الأمريكي في ظل ولاية الرئيس المنتخب "دونالد ترامب".

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 39.8 نقطة إلى 18847.6 نقطة، وهو ما يعد إغلاقاً قياسيماً جديداً، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 28 نقطة) إلى 5237 نقطة، في حين تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (-3 نقاط) إلى 2164 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 5.4% هي الأكبر منذ ديسمبر عام 2011، كما سجل "نازداك" مكاسب بنسبة 3.8%، في حين حقق "S&P" مكاسب أسبوعية بنسبة 3.8%.

وفي الأسواق الأوروبية، تراجع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.4% أو 1.4 نقطة إلى 337.5 نقطة.

وانخفض أيضاً مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 97.5 نقطة) إلى 6730 نقطة، كما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- 41.7 نقطة) إلى 4489 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 38 نقطة) إلى 10668 نقطة.

من ناحية أخرى، هبطت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 3.3% أو 42.10 دولار إلى 1224.30 دولار للأوقية، وهو أدنى إغلاق منذ بداية يونيو، وسجل المعدن النفيس خسائر هذا الأسبوع بنسبة 6.2% وهي الأكبر منذ 21 يونيو/حزيران عام 2013.

وفي أسواق النفط، هبط "نايمكس" الأمريكي بنسبة 2.8% أو 1.25 دولار وأغلق عند 43.41 دولار للبرميل، مسجلاً خسائر أسبوعية بنسبة 1.5%، كما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 2.4% أو 1.09 دولار، وأغلق عند 44.75 دولار للبرميل ليغلق الخام أدنى 45 دولاراً للمرة الأولى منذ أغسطس، ويسجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.8%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر "مينشييجان/رويتز" لثقة المستهلك الأمريكي في نوفمبر الجاري إلى 91.6 من 87.2 في أكتوبر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

واصلت البورصة المصرية ارتفاعاتها القوية للأسبوع الثاني على التوالي محققة خلال تعاملات الأسبوع الجاري مكاسب قياسية، وسط حالة من التفاؤل سادت بين المستثمرين بعد قيام البنك المركزي بتحرير سعر الصرف، الأمر الذي دفع المستثمرين للاقبال على الشراء وسط توقعات بأن تشهد الفترة المقبلة تدفقات نقدية أجنبية كبيرة إلى السوق المصري فضلا عن إعلان صندوق النقد الدولي أنه سيناقش الموافقة على إقراض مصر مبلغ 12 مليار دولار تصل الشريحة الأولى منها الثلاثاء المقبل. وبيع رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة نحو 90.7 مليار جنيه لينتهي تعاملات الأسبوع عند مستوى 519.4 مليار جنيه مقابل 428.7 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة ارتفاع بلغت نسبته 21.2 في المائة.

وساهم ذلك في تجاوز البورصة المصرية للصدمة العالمية بعد موجة من المخاوف والتحذيرات من أكبر بنوك الاستثمار وشركات الأبحاث العالمية، حول التداعيات السلبية المحتملة لفوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة، والتي دفعت الأسواق للتراجع يوم الأربعاء. إلا أنه سرعان ما استوعبت أسواق المال العالمية وأسواق العملات صدمة فوز ترامب. وأوضح محللون أن خطاب ترامب الذي أعقب إعلان فوزه، وتركيز المستثمرين على خطته لدعم الإنفاق على البنية التحتية، وخفض الضرائب على الشركات أثرت بشكل إيجابي في الأسهم.

وتحاول الأسواق استيضاح التداعيات التي قد تترتب على سياسة ترامب الاقتصادية، لا سيما الأسواق الآسيوية التي تشعر بالقلق بشأن مستقبل العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في ظل حكومة رئيس جمهوري.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.